مَدلول حديث الثّقلين
الإجمَاع وهُداة العترَة

مبحَث مخُتصر ، تناول مسألة هل مدول حديث الثقلين يقضي بوجود إجماع للعترة فقط ، أم أنه يقضي بوجود هداة علماء وأئمة من العترة على مر الزّمان للاستنقاذ من الضلال ، أيضا مَنْ مِنْ علماء بني فاطمة يستحق الاتباع على اختلاف طوائفهم ، أيضاً مَنْ مِنْ علماء بني فاطمة الواجب الاتباع بعينه؟!. أيضاً هل دور الهداية للأمة محصور على علماء أهل البيت أم أن ذلك للعلماء من غيرهم ، أيضاً هل اتباع العترة يهوّن من مكان العقل والكتاب والسنّة ، أيضاً هل تدل المصادر الأربعة بعضها على بعض بما مؤاده التكامل في النتيجة .

الكَاظم الزّيدي

١٤٣٥/١٢/٩هـ

مَدلول حديث الثّقلين الإجمَاع وهُداة العترَة

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمدُلله ، والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمُرسلين ، سيّدنا محمّدالنّبي الأمين ، وعلى أهل بيته الطّيبين الطّاهرين ، سفنُ النّجا وعلاماتُ الاهتدَا ، ورضوانُ الله على الصّحابَة المتّقين ، والتّابعين لهُم بخيرٍ وإحسانٍ إلى يومِ الدّين .

وبَعد :

فإنّي قد تدارستُ معَ أحد الإخوَة الأفاضل الأماجِد حول مَدلول حديث الثّقلين ، وهَل هُو يدلّ فقَط على حجيّة إجمَاع العترَة ، أم أنّه يدلّ على حجيّة الإجمَاع ، ثمّ يدلّ على أنّه لن يخلو الزّمان من أئمّةٍ أو علمَاء من العترَة تهتدي بهِم الأمّة ويتمسّكوا بهم للوصول إلى الهُدى وارتفَاع أسباب الضّلال ، والقولُ والمَدلولُ هُو الثّاني ، ثمّ كانَ من اعتراضِه على هذا القَول والمَدلول الثّاني عدّة اعتراضات ، ظهَر أن أتناولهَا في هذا المبَحث المُختصَر بإذن الله ، لتتضّح الرّؤيَة بشكل أكبَر وأكثَر ، وذلكَ من عدّة فصول ، **الفصل الأوّل**: بمَ يحصُل الضّلال على مرّ الأزمَان . **والفَصل الثّاني**: مَدلول حديث الثّقلين على أنّ التمسّكَ بالكِتاب والعترة ، إجماعاً وعُلماءً وأئمّةً يرفُع أسباب الضّلال . **والفصل الثّالث** : هل اتّباع العترَة يُسقط ثقل ووزن العَقل والكِتاب والسنّة . **والفصل الرّابع** : كيفَ تتكامَل المصادرُ الأربعَة في الدّلالَة على بعضهَا ، وهذا أوان الشّروع في المقصود ، وعلى الله التّكلان .

الفَصل الأوّل : بمِ يحصلُ الضّلال على مرّ الأزمَان :

وُهنا لو نظرنَا إلى أسبَاب الضّلال على مرّ الأزمَان ، ولننطلِق من داخل بيتِنا الإسلاميّ وشريعتِنا المحمديّة ، لو تأمّلنَا ذلك والقُرآن الكَريم بين أيدينَا ، والسنّة المحمديّة كذلك ، لوجدَنا أنّ حُصول الضّلال يعودُ إلى عدّة أسبَاب ، منها ، **السّبب الأوّل**: الاختلاف حَول فَهم وتطَبيق القُرآن والسنّة ، ممّا نتجَ عنه وجود أقوال واعتقادات أصوليّة وفروعيّة تُنسب إلى القُرآن ليست من روح القُرآن ولا يُقرّها القُرآن، فحصل الضّلال. **السّبب الثّاني** : عدَم وُجود الهُداة والأدلّاء على ذلكَ الفَهم الصّحيح من القُرآن

كاعتقَاد ، ممّا نتجَ عنه أنّ صوتَ الباطل في الزّمان هُو الذي يتكلّم ، الباطل الفكريّ هُنا أقصدُ، مما يحصُل معه الضّلال والإضلال. **السّبب الثّالث**: عدَم وُجود الهُداة القائمين على تطبيق ذلك المنهَج القُرآني على أرض الواقعِ ، ممّا نتجَ عنهُ أنّ إمامَة وإمَارة وسُلطَة الباطِل هي التي يتمّ تطبيقِها ، ممّا يحصُل معه الضّلال من أولئك الظّلمَة ، والضّلال لأولئكَ المُداهنِين للظلّمَة ، أو حتّى السّاكتين .

الفَصل الثّاني: مَدلول حديث الثّقلين على أنّ التمسّكَ بالكِتاب والعترة ، إجماعاً وعُلماءً وأئمّةً يرفُع أسباب الضّلال :

نعم! ثمّ إذا ما نظرنَا إلى تلكَ الأسباب ، وجدنَا أنّ الشّرع قد عالجَ تلكَ المُسبّبات للضّلال ، بحديث الثّقلين المُتواتر بين الأمّة ، قولُ رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله : ((إنّي تاركٌ فيكُم ما إن تمسّكتُم به لن تضلّوا من بعدِي أبداً كِتاب الله وعِترتي أهل بيتي ، إنّ اللطيف الخبيرنبّأني أنّهما لن يفترقَا حتّى يردَا عليّ الحوض)) ، فاشترطَ الرّسول صلوات الله علي وعلى آله التمسّك بالكِتاب والعترَة ، لارتفَاع الضّلال ؟!. ولكن أيّ ضلال ؟!. هل يُقال الضّلال النّاتج عن السّبب الأوّل والحاصل للعبِاد نتيجَة غياب المَنهج المعصوم الذي يُبيّن الفَهم الصّحيح للقرآن والسنّة ؟!. أم الضّلال النّاتج والحاصِل للعبَاد نتيجَة عَدم وُجود هُداة وعُلماء يدلّون ويُبيّنون وينشرون ويُؤصّلون وينفون الشّبه والتّحريف للمسائل المستجدّة والزّيادات والابتدَاع في الدّين ؟!. أم الضّلال النّاتج والحاصل للعبَاد نتيجَة عَدم وُجود هُداة أئمّة يقومون بواجب تَطبيق القرآن والسنّة وذلك المنهج المَعصوم المُقارنِ لهُما على أرض الواقع أمراً بالمَعروف ونهياً عن المُنكر؟!. نعم! حديث الثّقلين جاء يرفعُ ضلالاً عامّاً عن الأمّة بتلك العترَة المحمديّة ، بحيث يستطيعُ المُكلّف أن يجدَ أسباب ارتفاع الضّلالة عنه عندَ حيرتِه في كلّ زمَان.

فعالجَ ورفعَ حديث الثّقلين السّبب الأوّل من أسباب الضّلال وهُو الاختلاف حول فَهم القُرآن والسنّة : بما دلّ عليه من وجود إجماعٍ للعترَة مَعصوم مُقارن للكِتاب لا يفترقُ عَنه ، وذلكَ لمّا صحّ انتفَاء النّصوص على أعيان العترَة بعدَ الإمَام الحُسين بن عَلي (ع) ، وليس المقامُ هُنا تأصيل وجه حجيّة الإجمَاع من مدلول الخَبر فذلك قد تناولنَاه بتفصيل وإسهَاب في رسالتِنا (تنوير الثّقلين بقطعيّة ثبوت ودلالَة حديث الثّقلين)، فليُراجعه المهتمّ . نعم! فارتفع الضّلال عن الأمّة بسبب اختلاف الأفهَام حول القُرآن

بوجود منهجٍ وإجماع فاطميّ معصومٍ بيّنٍ إلى يوم القيامَة يتبّعه المكلّف ، وسيأتي لهذا مزيدُ بيان في الفصل الثّالث إن شَاء الله .

ثمّ عالجَ ورفعَ حديث الثّقلين السّبب الثّاني من أسباب الضّلال وهُو حيرة أهل الزّمان بسبب عَدم وجود الهُداة العُلماء الذين يدلّون على القُرآن والإجمَاع ويُبيّنونه للنّاس ويهدونَ إليه: بما دلّ عَليه من التمسّك بالعترَة ، أي بعلمَاء العترَة الذين يقولون ويهتدون بهدي القُرآن وذلكَ الإجمَاع ، إذ قد ثبتَ أنّ غياب أهل العلم المُحقّين هُو ضلالٌ للأمّة وانتشارٌ للضّلال والباطِل ، قال الله تعالى : ((**ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ**)) [النحل:١٢٥] ، وقالَ تعالى : ((**فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ**)) [الأنبياء:٠٧] ، وقال تعالى : ((**إِنَّمَا يَخْشَى اللهَّ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء إِنَّ اللهَّ عَزِيزٌ غَفُورٌ**)) [فاطر:٢٨] ، نعم! وحديث الثّقلين قد رفعَ ذلك السّبب من أسباب الضّلال وهُو بغياب العُلماء المُحقّين الأدلّاء على الفَهم الصّحيح للقُرآن ، وعلى ذلك الإجمَاع الفاطميّ المَعصوم ، فأصبحَت الأمّة قادرةٌ على أن تتمسّك بأولئك العُلماء من أهل البيت في كلّ زمَان ، لا يخلو أيّ زمَان منهُم ، حاضرون غير غَائبين ، فتحقّق عَدم الضّلال لأهل الزّمان بارتفاع سبب الضّلال ووجود عُلماء وهُداة العترَة في كلّ زمَان ، إذ أنّ المكلّفين في حاجَة العلَماء في كلّ زمان ليرتفعَ عنهم الضّلال ويتحصّل لُهم العلمُ والهُدى والتّثبيت ورفع الشّبهات ونواجم الزّمان فكريّاً . نعم! بقيَ أمرٌ ، **وهُو إن قيل**: مَنْ مِنْ عُلماء أهل البيت يتّبع المُتّبع ؟!؟ فالمَعلوم أنّ منهُم علماء على المذهب السنّي ، وعلى المذهب الأشعريّ ، والإماميّ ، والزّيدي ؟!. **فنقول** : أنّ هُناك ضابطَان اثنَان وحقيقتُهما واحدة ، لمعرفَة من يتّبع المكلّف من عُلماء بني فاطمَة ليرتفع عنه الضّلال .

الضّابط الأوّل : أن تكونُ عُلوم ذلك العالِم الفاطميّ مُقتبسةٌ مأخوذَة عن أسلافِه وأهل بيته ، لا أن تكونُ عُلومُه عُلوم غيرِهم من الرّجال ، كمَن يأخُذ أصولَه وفروعه عن ابن تيميّة ، أو الشيخ المُفيد ، أو الأشعريّ ، بمعنى ما يُعزيه ويستشهدُ به ويستدلّ به في إيرادِه وإصدارِه ، ولا نعني بذلكَ عدم حصول التتلمُذ في فنٍّ مَا ، ولكن نعني بذلك الرّوح والاعتزَاء والاستدلال والنّقل فإنّه يكونُ من ذلك الفاطميّ مُعتمِدٌ على سلفه من بني الحسن والحُسين .

الضّابطُ الثّاني : أن لا يُخالفَ إجمَاع سلفِه من أهل البيت ، لأنّ الإجمَاع معصومٌ لا يضلّ ولا يفترقُ عن القُرآن والحقّ .

نعم! فهذا مِنْ عُلماء بني فاطمَة في الأمصَار مَنْ لا يسعُ المكلّف تَرْكُ اتّباعِه ليرتفِعَ الضّلالُ عمّن كان سببُ ضلاله عدمُ معرفَة الحقّ من القرآن الكَريم والسنّة ، فإنّ العُلماء يدلّونه على ذلك الفَهم الصّحيح وعلى إجماع العترَة .

نعم! ثمّ إن قيل: فتلك الضّوابط لا تجعلُ لعلماء أهل البيت خصوصيّة في ذلك ، فإنّ العالِم من غير أهل البيت يتمسّك بالقُرآن وبإجمَاع العترَة ، سيكونُ أهلاً للاتّباع والتمسّك من قِبلِ الأمّة فيرتفعَ عنها الضّلال؟!.

قُلنَا : لسنَا نمنعُ من الاقتدَاء بعُلماء الشّيعَة المُتابعون لنهج أهل البيت وإجماعِهم ، لأنّ الأصل من الاقتداء النّجاة ، ولكنّنا نُخصّص الاقتداء والتمسّك بعُلماء أهل البيت لمّا خصّصهم حديث الثّقلين وغيره من الأحاديث بمزيد اصطفَاء وتفضيل وتخصيص ، لأنّنا قد أثبتنا قريباً أن غياب العُلماء والهُداة من أسباب الضّلالة ، ثمّ أثبتنا أنّ حديث الثّقلين يرفعُ أسباب الضّلال عن الأمّة ، وأنّ الأمر بالتمسّك بالعترَة يقتضي وجود العترَة في كلّ زمان الهُداة منهُم لرفع ذلك الضّلال ، ليتحقّق كلامُ الرّسول صلوات الله عليه وعلى آله ، وتتحقّق وصيّته ، فالخصوصيّة أتَت لعُلماء وُهداة أهل البيت لمّا خصّصهم الشّرع بالذّكر دونَ غيرِهم ، فكانَ مفهوم الحَديث أنّ الأمّة إن ضلّت بأسرِها فإنّ الهُداة والدلاّل على القُرآن والإجمَاع هُم عُلماء أهل البيت في كلّ زمان حاضرون غير غائبين يُمكن للأمّة أن تتمسّك بِهِم ، لا بأسَ أن أبيّن ذلكَ المَعنى من كلامِ الأئمّة (ع) ، قالَ الإمَام زيد بن علِي (ع) وقد سُئلَ عن أهل البيت: ((فَاعلم يَرحمك اللهّ تعالى أنّ أهل بيتي فيهم المصيب وفِيهم المخطيء، غَير أنّه لا تكون هُدَاة الأمّة إلا منهم، فلا يَصْرِفك عَنهم الجاهلون، ولا يُزهدك فِيهم الذي لا يعلمون، وإذا رَأيت الرّجُل مُنصرفاً عن هَدينا، زاهداً في عِلْمِنا، رَاغباً عَن مَودّتنا، فقَد ضَلّ ولا شكّ عَن الحق، وهو مِنَ المبطلين الضّالين، وإذا ضَلّ النّاس عَن الحق، لم تكُن الهُداة إلاّ مِنّا)) [مجموع كُتب ورسائل الإمَام زيد بن علي] ، نعم! والشّاهد في قولِه (ع) : ((وإذا ضَلّ النّاس عَن الحق، لم تكُن الهُداة إلاّ مِنّا)) ، فذلكَ يُخاطبُ الزّمان ، فهُداة أهل البيت حاضرون

لاستنقاذ الأمّة من الضّلال فيتمسّكوا بهِم ليقفوا على أسباب النّجاة من إجماع العترَة المُقارن للقرآن ، (المُنطلِقِ من القُرآن والسنّة) ، نعم! ومثلَه قالَ الإمام زيد بن علي (ع) في تفسير قول الله تعالى في ذريّة إبراهيم الخَليل (ع) : ((**وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ**)) [الزخرف:٢٨] ، قال (ع) : ((نَحنُ العَقِب وفِينَا الكَلِمَة ، وَلَو ضَلَّت الأمّة بأسرِهَا **لَم يُوجَد الحقُّ إلاَّ مَعَنا وفِينَا**)) [المحيط بالإمامة] ، وقال عبدالله بن مسعود رضي الله عنه : ((إنّ لأمّة محمّد جَماعة وفُرقَة ، فَجَامِعُها مَا اجتمَعَت ، فإنِ افترقوا فَارقُبوا أهلَ بَيت نبيّكم فإن لَبَدُوا فَالبِدُوا ، وإن سَالموا فَسَالموا ، وإن حَاربوا فحَاربُوا ، وإن زَالوا فَزُولُوا مَعَهُم ، فإنّ الحق يَزُول مَعَهُم)) [مناقب أمير المُؤمنين] ، وقالَ الإمام الحُسين بن علي بن الحُسين السّبط (ع) بما هُو واضحُ بيّن وجه الشّاهد منهُ بأنّ أهل البيت (ع) هُداة الأمّة على مرّ الأزمَان لاستنقاذِهم من الضّلال : ((ثُمَّ قَامَ عَلِيٌّ -عَلَيْهِ السَّلاَمُ- بِالْكِتَابِ فَقُتِلَ عَلِيٌّ، وَبَقِيَ الْكِتَابُ، ثُمَّ قَامَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ فَصَنَعَ بِالْحَسَنِ الَّذِي بَلَغَكُمْ، ثُمَّ قَامَ الْحُسَيْنُ فَقُتِلَ الْحُسَيْنُ وَبَقِيَ الْكِتَابُ، ثُمَّ قَامَ بِهِ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ فَقُتِلَ زَيْدٌ وَبَقِيَ الْكِتَابُ، ثُمَّ قَامَ بِهِ يَحْيَى فَقُتِلَ يَحْيَى وَبَقِيَ الْكِتَابُ، ثُمَّ قَامَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِاللهِ فَقُتِلَ مُحَمَّدٌ وَبَقِيَ الْكِتَابُ، ثُمَّ قَامَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ فَقُتِلَ إِبْرَاهِيمُ وَبَقِيَ الْكِتَابُ، ف**نَحْنُ مَعَ الْكِتَابِ، فَنَحْنُ مَعَ الْكِتَابِ وَالْكِتَابُ مَعَنَا لاَ نُفَارِقُهُ حَتَّى نَرِدَ عَلَى رَسُوْلِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ-، حُجَّةً مِنَ اللهِ عَلَى هَذَا الْخَلْقِ، كَمَا كَانَ النَّبِيُّونَ حُجَّةً عَلَى مَنْ بُعِثُوْا إِلَيْهِمْ**)) [الأمالي الاثنينية] ، نعم! وكذلكَ في خُصوصيّة أهل البيت بالهدايَة والسّؤال للوقوف على الحقّ ، ما قالَه الإمَام الباقر محمّد بن علي (ع) ، في قولِه تعالى : ((**فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ**)) : ((**نَحنُ أهل الذّكر**)) [مناقب أمير المُؤمنين] ، أي أنّ أهل البيت هُم أهل الذّكر ومثلُه مأثورٌ عن الإمَام زيد بن عَلي (ع) ، نعم! وذلك يقتضي وجودُ الهُداة منهُم في كلّ زمَان لتتمسّكَ بِهم الأمّة وتسألهم عن أمر دينِها ، وبما بِجهلِه أو عمل خلافِه قد يُوقعُ في الضّلال ، فحديث الثّقلين رافعٌ لكلّ أسباب الضّلال عن الأمّة ، ضلالُ عدم وجود المنهج المُبيّن للقُرآن ، وضلالُ عَدم وجود العُلماء الهُداة المُحقّين ، وسيأتي معنا ضلالُ عدم وجود الأئمّة القائمين بتطبيق أحكام الكتاب والسنّة والأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكَر ، نعم! وقال أميرُ المُؤمنين (ع) : ((لَن يُخْلِيَ الله وَلدي أن يَكون **فِيهم المأمُون والمأمُولْ**)) [مناقب أمير المُؤمنين] ، وذلك كمَا ترى يدلّ على خصوصيّة أهل البيت (ع) بالهدايَة في كلّ زمَان ، فإنّه ما يخلو ولا خلا زمانٌ من وجود العُلماء المُقتصدين المأمونين ليتمسّك بهم النّاس ويعودُوا إليهُم فيخرجُوا من ضلال

الجَهل والشّبهة والباطِل ، ثمّ إنّ الزّمان لن يخلُو من مأمولٍ صالحٍ للإمامَة من تلكَ العترَة لو قد اجتمعَت حولَهم الأمّة وناصَروهم ، يقومُ ويدعو على منهاج آبائه لإحياء السّنن وإماتتة البِدَع ، والأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر ، نعم! فروحُ قول أمير المُؤمنين (ع) هُنا هُو ما حرصنَا على إظهارِه من مدلول حَديث الثّقلين ، وأنّه يدلّ على وجود هُداة من العترَة لن يخلو الزّمان منهُم مأمونون على الدّين ، مأمولونَ للقيام في وجه الظّلم . نعم! ويروي الحافظ علي بن الحسين الزّيدي ، بإسنادِه ، عَن زَيد بن علي، قَال: قَالَ رَسُول اللهّ (ص) : ((قَولُ اللهّ جَلّ ثَناؤُه: ((**قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللهّ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَاْ وَمَنِ اتَّبَعَنِي**)) ، يَعنِي: **مِن أهل بَيتِي لايَزالُ الرَّجُل بَعدَ الرَّجل يَدعُو إلى مَا أدعُو إلِيه**)) [المحيط بالإمامَة] ، وهذا من رسول الله صلوات الله علي وعلى آله نصّ فيه بيانُ وجه المُراد والمَدلول من حديث الثّقلين الذي تكلّمنَا عُنه ، فإنّ أهل البيت هُداةٌ للأمّة في زمّان لا يفترقون عن القُرآن ، ولا يفترقُ القُرآن عنهُم ، منهجاً (إجماعاً) ، ودلالةً يقومُ بها عُلماؤهُم ، وإمامةً وقيادةً يقومُ بها دُعاتهُم وأئمّتهم ، كمَا كان جدّهم رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله . ومنهُ قولُ الإمام زيد بن عَلي (ع) : ((حَقّاً عَلينَا أهلَ البَيت إذَا قَامَ الرَّجُل مِنّا فدَعَا إلى كِتاب اللهّ وسنّة رَسُوله وجَاهَد عَلى ذلِك واستُشهِدَ ومَضَى، أن يَقومَ آخَرٌ يَتلوهُ يَدعُو إلى مَا يدعُو إليهِ ، **حُجّةُ اللهّ عزّ وجلّ عَلى أهلِ كلّ زمَانٍ إلى أن تَنقَضِي الدّنيَا**)) [المحيط بالإمامة] . نعم! فهذا من وجه تخصيصِنا التمسّك والهدايَة بعلَماء ودُعاة أهل البيت عليهم السّلام المُقتفون آثار أسلافِهم، فإنّ الزّمان لن يخلو من هُداتهِم ، لا أنّ المسألَة عُنصريّة أو عرقيّة ، بل شرعٌ وتفضيلٌ ولطفٌ إلهيّ بالأمّة بوجود مَنّ أفاضَ الله تعالى عليهم ألطاف التّوفيق من العترَة المحمديّة فهُم بالحقّ يقولون ، وبالهَدْي يعملون . نعم! وتأمّل أيضاً قول الإمَام الصّادق جعفر بن محمّد (ع) في أنّ أهل البيت حُجج الله تعالى ، قال (ع) : ((قَائمُنا لقَاعِدنا ، وقَاعِدُنا لقَائمِنا ، إنّا لَو خَرجنَا جَميعاً لَقُتِلنَا جَميعاً ، **ولَو فُقِدنا جَميعاً لَبَطُلَت حُجَج اللهّ في الأمرِ والنّهي**)) [المحيط بالإمامَة] . فحُجج الله تعالى تقومُ بنشر العُلوم ، والقيام بشأن الإمَامة لتطبيق عُلوم القُرآن والسنّة وإحلال العَدْل وحفظِ الحُقوق وبيضَة المُسلمين ، فلذلك ومنهُ كان التمسّك بتلك الحُجج الفاطميّة عُلماء وأئمّة وصيّةٌ لرسول الله صلوات الله عليه وعلى آله في حديث الثّقلين للاستنقاذ من الضّلال ، لمّا كانُوا بلطفُ الله تعالى وتفضيلِه هُداةً على مرّ الأزمَان ، أو لن يخلو منهُم الزّمان ممّن يقوم بواجب الهدايَة إلى ذلك القرآن والإجمَاعُ ، نعم! فذا من وجه تخصيصنا الهدايَة بعلماء العترَة دوناً عن

غيرِهم من الأمّة . نعم! وفي الخَبر عن رسول الله صلوات الله عَليه وعلىٰ آله : ((**إنّ عِند كُل خَلف مِن أهل بَيتي عُدول** مُوكّلون، يَنفون عَن هذَا الدّين انتحال المبطلين، وتأويل الجَاهلين)) ، وفي روايَة : ((إنّ عند كل بِدعة تَكون مِن بَعدي يُكاد بها الإسلام .. الخبر)) [الشافي] .

نعم! بهذا النّقل أكتفي عن عيون العترَة المحمديّة ، وهُو إجماعُهم ، وفيه يظهَر الجَواب علىٰ الاعتراض السّابقالذي مقادُه بأنّ تلك الضّوابط لا تجعلُ للُعلماء من بني فاطمَة خصوصيّة في التمسّك دوناً عن العُلماء من غيرِهم المُتمسّكون بالقُرآن والإجمَاع ، فمُراد المُعترِض أنّه لا ثمرَة من وجودِ الفاطميّين في كلّ زمان علىٰ ارتفاع الضّلال ما دامَ أنّ القرآن والإجمَاع حاضرون ، وذلكَ مردود بأنّ حديث الثّقلين قد ضمنَ للأمّة (بالكِتاب والعترَة) ارتفاع جميع أسباب الضّلال ، وقد تكلّمنا علىٰ أنّ من أسبابِه غياب الهُداة والعُلماء (صوتُ الحقّ) عن الأمّة ، فكانَ مدلول الخَبر علىٰ أنّ في العترَة ما يقومُ بذلك، ما يرفعُ الضّلال، وذلكَ بوجود أسبابِ ذلكَ في كلّ زمَان ، الهُداة والدّالون علىٰ الحقّ ، نعم! ووجودُ علماء (كعلمَاء الشّيعة) علىٰ المنهج الصّحيح الرّصين القُرآن والإجمَاع لا يَعني أنّ ذلكَ يردّ مدلول الحَديث علىٰ ضرورة وجود عُلماء مُحقّين هُداة من العترَة المحمديّة يرتفعُ بالتمسّك بِهم الضّلال، لأنّه يجوزُ خلوّ الزّمان من عُلماء وُهداة غير أهل البيت ، إلاّ أنّه لا يجوزُ (من حديث الثّقلين) خلوّ الزّمان من عُلماء وهُداة أهل البَيت ، لأنّ الأمّة لم تُؤمَر إلاّ بالتمسّك بأهل البيت لارتفاع الضّلال عنهَا ، ثمّ أخبر صلوات الله عليه وعلىٰ آله بأنّ الكِتاب والعترَة لن تفترق إلىٰ يوم القيامَة ، وذلكَ بالإجمَاع عن الحقّ ، وبالهُداة عن الهدايَة والدّلالة علىٰ الحقّ ورفع الضّلالَة حتّىٰ آخرُهم الإمَام المهدي ومَن يأتي بعدَه من العُلماء الهُداة الفاطميين في علمِ الله، وبهذا يتمّ الجواب علىٰ هذا الاعتراض ، أو الإشكَال . **ويجدرُ التّنبيه** قبل الانتقَال إلىٰ ما بعده هُو أن أذكُر ماقد كانَ قالَه لي شيخنا العلامّة نجم آل محمّد عبدالرّحمن بن حسين شايم المؤيّدي (ع) ، به أو بما معناه : أنّ لُعلماء آل محمّد ألطافٌ تخصّهم في الزَمان ، عصمَة توفيق ، يُريدُ أنّهم يكونون في اختيارِهم واستنباطِهم مُوفّقون من الله تعالىٰ نتيجَة ذلك التّكليف الذي استودَعه الله فيهِم ، فإن نامَت الأمّة فلا ينامُ عُلماء وهُداة وأئمّة آل محمّد ، فذلك تكليفُ الله تعالىٰ عليهِم أن يمدّوا أيديهُم إلىٰ الأمّة

لاستنقاذهِم من الضّلال ، كما أنّ واجب الأمّة هُو الالتفاف حول أهل بيتِ نبيّهم واتّباعُهم ليكونوا على سنّة صالحَة خارجون عن الضّلال .

نعم! بقيَ أمر ، ليكتمَل البنَاء هُنا ، **وهُو هل التّكليف** بالعمَل هُو خاصٌّ بعلماء العترَة وفق تلك الضّوابط المذكورِة ، أي من كانوا على إجماعات سلفِهم ، يستندونَ على حديث وفِقه أسلافِهم ، أم أنّ ذلك التّكليف يشملُ غيرَهم من الُعلماء الذين يُؤمنون بالإجماع الفاطمي ، ويقتدون بحديث العترة وفقههم ومنهجهم الفكريّ في عُمومه؟!. **فنقول** : أنّ العمَل بموجب التّكليف واجبٌ على جميع العُلماء ، فاطميّون وغير فاطميّين ، فنشر الدّين ، والسّعي لإحلال العدالَة ، وتوعيَة الأمّة ، والاجتهَاد ، كلّ ذلك واجبٌ على العالِم الفاطميّ وغير الفاطميّ ، فبذلك تُستنقذُ الأمّة من الضّلالة ، ويقومُ العُلماء بما استحفظُوا عَليه من القرآن والسنّة وتلك العُلوم الفاطميّة ، فالعُلماء قدُوة للمُستبصِرين ، شريطَة أن يكونوا على قاعدَة صالحَة ، فإن كانَ الأمر إمامةٌ وقيامٌ ونُصرَة كانَ ذلك لأهل البيت (ع) لّما كانوا أفضل الأمّة ، ولّما كانَ ذلك من مدلول حديث الثّقلين في الهدايَة ، ولّما كان ذلك هُو إجماع العترَة في أنّ الإمامة لا تكونُ إلا في أهل البَيت ، والعالِمُ من غير بني فاطمَة وهُو تحت ذلك الإجمَاع المعصوم يعلمُ ذلك ويُؤمنُ به ، فلن يكونَ إلاّ قُدوة يَلتزمُ ذلكٌ . فلا يُقال إنّ الدّعوة إلى الشّرع حقّ حصريّ لعلماء بني فاطمَة لا يقومُ به غيرُهم من عُلماء الشّيعة ، أو حتّى عُلماء الإسلامٌ ، فذلك لا يُقالُ به ، ولا يتعارضُ مع تأصيلِنا السّابق من أنّ لبني فاطمَة اختصاصٌ ببقاء الحقّ معهم إن ضلّ غيرُهم في كلّ زمَان ، وأنّ الزمان لن يخلو منهُم يؤمنون بالقُرآن وإجماعات سلفِهم وينشرون الدّين ويسعونَ لسنّة العَدل ويرفضون الضّلال وينفونَه عن النّاس ، لما دلّ حديث الثّقلين على ذلكٌ ، فأصبحُوا بذلك أولى بالاتبّاع إن حصل خِلافٌ بين الأمّة .

نعم! **ثمّ إن قيل**: قد ذكرتُم اختصاص عُلماء بني فاطمَة مَن انطبقَت عليهِم تلك الضّوابط التي ذكرتُموها ، وأنّه لن يخلو زمانُ من مُقتصديهِم وُعلمائِهم وهُدايتِهم ، ولا ممّن يصلحُ للإمَامة منهُم يقومُ فيدعُو على منهِاج آبائه ، فهل هُناك تعيينٌ لأشخاصٍ من الفاطميين الهُداة في العصر يجبُ اتّباعُهم دونَ أشخاصٍ آخَرين ، والجميعُ على منهج العترَة وإجماعهِم؟!. فإن قلتُم: نعَم ، هُناك أشخاصٌ أوشخصٌ في

الزّمان يجبُ اتّباعهُم أو اتّباعُه بعينِه ، فلازمُ ذلكَ النّص عليه ، فمَنْ هُو ، وما الدّليل؟!. وإن قلتُم: لا ، ليس هُناك أشخاصٌ أو شخصٌ في الزّمان ، فمن تتبّعُ الأمّة من أولئكَ العُلَماء الفاطميّون ؟!.

قُلنَا : أنّ هذه المسألَة فرعٌ من سُؤال أكبَر ، وهُو مَن تجبُ له الطّاعَة من أهل البيت في الزّمان؟!. وَنُجيبُ على ذلكَ بأنّه لا تجبُ طاعَة العالِم بعينِه من أهل البيت ، فلانٌ دونَ فُلان ، إلاّ مَتى كانَ ذلك الفاطميّ قائماً بدعوة الإمامَة فإنّ الطّاعَة تجبُ له دونَ غيرِه من أهل الزّمان من عُلماء بني فاطِمَة ، فأمّا إن لم يكُن في الزّمان إمَام ، فإنّه لا وُجوبَ لطاعَة فُلانٍ بعينِه من أهل البَيت دوناً عن غيره من عُلَمَاء أهل البَيت ، إلاّ أن يكونَ ذلكَ العالِم مُحتسباً في وجه الظّلم وعلى مصالح أهل البَلد، نعم! وفي هذا جوابٌ على أولّ ما جَاء في الاعتراض أو الإشكَال هُنا ، لأنّه لا نُصوص على أعيان أهل البيت بعد الإمَام الحُسين (ع) ، وإنّما الإمَام هُو الدّاعي بشروط الفضل والعلْم حسبَ ما هُو معروفٌ مشهورٌ من مذهب الزيديّة ، فأمّا في زمَن عدَم قيام إمَام فلا تجبُ طاعَة العالِم بعينِه من الفَاطميين دون غيرِه ، والقولُ بخالف ذلكَ يلزمُ منه التّنصيص عَليه ، ولا ثبوتَ لذلك ، بل إنّ القَول بوجوب طاعَة العالِم الفاطميّ بعينِه وهُو خارجٌ عن دعَوة الإمامَة يجرّ فساداً كبيراً ، وتحزّباً خطيراً ، وفساداً للأمّة ، وهذا يُعارضُ مَدلول حديث الثّقلين الذي جاء ليرفع أسباب الضّلال عن الأمّة بالعترَة ، وجعلَهم بمُقتصديهِم (العُلماء) وسابقيهِم (الأئمّة الدّعاة) أسباباً للعزّة والرّفعَة والقيام بشأن الأفرَاد والمُجتمعَات ، فمن أوجبَ طاعةً لعالِم فاطميّ بعينِه دوناً عن عُلماء بني فاطمَة المُنتهجِين نهج أسلافِهم فقد أخطأ ولا شكّ.

نعم! ثمّ قولُكم : ((فمن تتبّعُ الأمّة من أولئكَ العُلَماء الفاطميّون)) ، فإنّ الأصل أنّهم واحدٌ في أصول اعتقاداتِهم ، وكذلك أمّهات مسائل الفُروع ، على إجماعات سلفِهم التي تنطلقُ من القُرآن والسنّة كمصدَري تشريع أساسيّين ، وإنّ كان من اختلافِ بين أولئك العُلماء في الزّمان فإنّه في المسائل الاجتهاديّة التي يجوزُ الاختلافُ فيها ، كقليل المَاء وكثيرِه في النّجاسَة وغيرَها من المسَائل الفُروعيّة التي لم يثبُت عليها آيَة مُحكمَة ، أو سنّة مُتواترَة ، أو إجمَاع عترَة ، وهذا لا يُخرج الجميع عن وِحدَة المِشكَاة ، وعن الهدايَة الواحدَة إلى روح القُرآن والسنّة المحمديّة ، فبأيّ عُلماء آل محمّد في الزّمان اقتدَى واتّبعَ وقلّدَ المُكلّف فُهو إلى خيرٍ بإذن الله تعالى إذا قد أتبعَ ذلكَ بعملٍ صالحٍ يُنجيه ، ثمّ يكونُ حالُ ذلك المكلّف في

ذلك الوقت هُو أن يكون مُوطّناً نفسَه على أن يُجيبَ دعَوة الإمَام من آل محمّد إذا قامَ ودعا ، وعلى شرط الزيديّة فإنّ الزّمان الطّويل لا يجوزُ أن يخلو من دَعوة محمديّة علويّة فاطميّة حسنيّة أو حسينيّة تقومُ فتأمرُ بالمَعروف وتنهى عن المُنكر ، لا كانتظَار الإماميّة لعشرات القُرون ، فذلكَ تعطيلٌ لكِتاب الله تعالى ، بل ورفعٌ لأسباب الضّلال عن الأمّة (بما ستتكلّم عنه قريباً وهُو يخصّ دور الأئمّة الدّعاة من بني فاطمَة في رفع الضّلال عن الأمّة كمدلول لحديث الثّقلين) ، نعم! فظهرَ لكَ جوابُ ذلك الاعتراض أو الإشكَال في مَن تتّبعُ الأمّة من عُلماء بني فاطمَة الذي هُم تحت منهجٍ واحدٍ وقرآنٍ واحدٍ وإجمَاع واحدٍ مَعصوم لأسلافهِم ، فأمّا مَنْ خالفَ ذلكَ فلا يكونُ أهلاً للاتّباعْ ، لأنّه سيكونُ قد خالفَ حجّةً معصومَة ، القُرآن وقُرناء القُرآن ، ليسَ ذلك عُنصريّة ، وإنّما ذلك مدلول حديث الثّقلين المُتواتر عن سيّدنا محمّد صلوات الله عليه وعلى آله .

ثمّ عالجَ ورفعَ حديث الثّقلين السّبب الثّالث من أسباب الضّلال وهُو عَدم قيام المُكلّفين بواجبهِم في الأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكَر في زمَن الظّلمَة والجَور ، فإنّه يقعُ لأجل ذلك في الضّلال ، أولئكَ الظّلمَة أنفسُهم ، ثمّ أعوانُهم ، ثمّ الأمّة الواجبُ عليها بنص القُرآن الأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكَر ، فعند ذلكَ عالجَ الشّرع عدم وقوع أولئكَ في الضّلال : بما دلّ عَليه حديث الثّقلين من التمسّك بالعترَة ، أي بأئمّة العترَة الذين يقومون فيهِم بسيرةٍ عادلَة لمّا كانُوا أهل فضَل ، ولم يصحّ أن يكونوا أهلاً لتلك الإمامَة والقيادَة والأمّة إلاّ وهُم أعلَم وأفضلُ أهل زمانهِم أو من أعلمهِم وأفضلِهم ، بصفَات الورَع والسّخاء وحُسن التّدبير والعدالَة ، فهذا الحديث (الثّقلين) من الشّارع الحكيم على لسان نبيّه صلوات الله عليه وعلى آله لُطفٌ بالعِباد لرفع الضّلال الذي هُو واقعٌ آتٍ من ذلك السّبب ، فالخبَر لم يأتِ ليرفعَ ضلالاً عقائديّاً فكريّاً ، لأنّ الدّين ليسَ عقيدَة في النّفوس ، بل الدّين والإيمَان اعتقادٌ وعمَلٌ ، القُرآن فكرٌ وتَطبيقٌ ، فإنّ من يظنّ أنّ حديث الثّقلين يقتصرُ على إثبات حجيّة إجمَاعٍ للعترَة فقَطْ فذلكَ لم يتفقّه مدلولات الحَديث ، ولا الغايَة من رفع الضّلال ، ولا معنى ذلك اللطف الإلهي المُستودَع في هذا الحَديث ، إنّ العترَة سفُنُ نجَاة ، إنّ العترَة ترفع أسباب الضّلال عن الأمّة ، وقد جمعنا تلك الأسباب في ثلاثَةٍ رئيسَة ، ضلالٌ بسبب غياب المَنهج الفكريّ المُفسِّر والمُبيّن للقُرآن عندَ الاختلاف ، فكان سبيل رفع

الضّلال من داخل حديث الثّقلين التمسّك (إجمَاع العترَة) ، وضلالٌ بسبب غياب العُلماء والهُداة الأدلاّء إلى الحقّ في كلّ زمان لرفع الشّبه ونشر الدّين ، فكان سبيل رفع الضّلال من داخل حديث الثّقلين التمسّك (عُلماء العترَة) ، وضلالٌ بسبب غِياب الإمامَة العادلَة في الأمّة التي تُبعدُها عن الفِتن والمَعاصي والوقوع في الضّلال والجور والظّلم ، فكان سبيل رفع الضّلال من داخل حديث الثّقلين التمسّك (عُلماء العترَة) ، نعم! ثمّ أخبرَ رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله بأنّ الكتاب والعترَة لن تفترق حتّى ورود الحَوض ، أي إلى يوم القيامَة ، العترَة بإجمِاعِها ، وعُلمائِها ، وأئمّتها ، فيهِم ومَعهم في كلّ زمانٍ سيكون وعد رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله من وصيّته للأمّة : ((لن تضلّوا من بعدي أبداً)) ، الله نسألُ حُسن الاسستلام لله ولرسولِه صلوات الله عليه وعلى آله ، وحُسن الاتّباع .

الفصل الثّالث : هل اتّباع العترَة يُسقط ثقل ووزن العَقل والكِتاب والسنّة.

وفي هذا الفَصل من هذا المبحَث المُختصَر ، نأتي على مكانَة ودور العَقل والكِتاب والسنّة مع مكانَة العترَة ، هل هذه المصادر الثّلاثَة لا يُمكن الاهتداء من خلالها على الحقّ ورفع الضّلال إلاّ بوجود العترَة ؟!. فإذاً ، تكونُ ناقصةً في الحجيّة والبيَان ؟!. وتكونُ غير ذات ثقَل ؟!. والجَواب :أنّنا لا نقولُ بهذا ولا يقولُ به أحدٌ من أئمّة العترَة الأعلام ، وهذه مصنّفاتُهم مبسوطَة للنّاظر والبَاحث .

نعم! فأمّا العَقل فهُو الأصل في المسَائل العلميّة ، إذ هُو دليلُ ما بعدَه ، فُهو دليلٌ على توحيدِ الله تعالى ، وهُو دليلٌ على إثبات صدقِ نبوّة النّبي صلوات الله عليه وعلى آله بدَعواه ومُعجزاتِه والتي منهَا القُرآن الكَريم ، والعترَة تقولُ بأنّه قادرٌ واجدٌ لأسباب رفع ضلالَة الجَهل لو قد أحسنَ النّظرُ بالمقدّمات العقليّة النظريّة التدبريّة التفكيّة الصّحيحَة صاحبُه ، نعم! فإن قيل : إن كانَ ذلك كذلك ، فما دورُ العترَة إلى جانب العَقل ، والعقلُ واجدٌ بذاتِه في المكلّف الوصول إلى ما سبيلُه رفع الضّلال؟!. والجَواب: أنّ دور العترة لُطفٌ إلهيّ يُصحّح للمكلّفين أنظارَهم العقليّة إذا ما أخطئوا تلك المقدّمات فيمَا هُو من أصل التّكليف كتوحيدِ الله تعالى ، لا أنّ دورَ العترَة يُكمّلُ دوراً ناقصاً في العَقل ، فتنبّه لذلك ، بل هُو يتكامَلُ في النّتيجَة الصّحيحَة معَ العقل من حيث صحّة النّتائجُ النظريّة التفكريّة ، فإذا كان مدلول نَظر العُقول أنّ الآلهَة ثلاثَة كانَ تأصيل العترَة بالدّليل العَقلي الذي هُو إجماعٌ منهُم يُقوّمُ ذلك الخطأ العائد إلى ذلك

المكلّف الذي لم يستخدِمْ مقدّمات النّظر الصّحيحَة للوصول إلى النّتيجَة الصّحيحَة وهي توحيد الخالق ، فالعترَة رفعَت ضلالات مقدّمات النّظر العقليّة الخاطئة عن المكلّفين ، بإجماعٍ مَعصومٍ لا يضلّ ، إذا قد تفاوتَت العُقول في الأصول ، ثمّ كان أئمّة وعُلماء العترَة في كلّ زّمان يبيّنون للنّاس وجه الحقّ فيستنقذونَ المُخطئ من الضّلال .

نعم ! **ثمّ الأصلُ في الشرعيّات القُرآن الكَريم والسنّة المحمديّة** ، كتابٌ أنزلَه الله تعالى مُعجزٌ ، تبيانٌ لكلّ شيء ، لا يأتيه الباطلُ من بين يَديه ولا من خلفِه ، مَن جعلَه إمامَهُ قادَه إلى الهُدَى ، ورفعَ عنه الضّلالة والرّدَى ، الحجّة كلّ الحجّة فيه قائمَة ، ثمّ السنّة المحمديّة سنّة هُدىً لا تُوصّل للرّدى ، من أخذها بها لا شكّ اهتدىً ، ورفع عن نفسِه أغلال الضّلالَة ، **نعم! فإن قيل** : إن كانَ ذلك كذلك ، فما دورُ العترَة إلى جانب القُرآن والسنّة ، والقُرآن والسنّة واجدان بذاتِهما الوصول إلى ما سبيلُه رفع الضّلال؟!. **والجَواب**: أنّ دور العترة لُطفٌ إلهيّ يُصحّح للمكلّفين أفهَامهم واستنباطاتِهم وتأويلاتِهم وتفسيراتِهم الخاطئة من القرآن والسنّة ، فإذا اضطربَت العُلماء والقرّاء والأفهَام في القُرآن والسنّة ، فأصبحُوا فرقاً ومذاهب وطرائقَ قِدداً ، وكلّ قول يُناقضَ قولَ الطّائفَة أو الجماعَة الأخرَى ، **نعم!** فالعترة بإجماعِهم هُم قرناء الكِتاب في أصول دينهِم وفُروعِه ، الذي هُو مُستنبطٌ من الكِتاب والسنّة لم يخرُج عنهَا ، ولم تأتِ بها العترَة من تلقاء نفسِها ، فالعترَة بإجماعِها وهديها من الكِتاب والسنّة تأخذُ وتَهدي وتهتدي ، إلاّ أنّ الله تعالى قد جعلَهم بمدلول حديث الثّقلين أصحاب إجماعٍ معصومٍ يكون لُطفاً يُكمّلُ ما نقص واضطربَ من أفهام المُكلّفين حول القرآن والسنّة ، لا أنّ القرآن والسنّة ناقصةٌ في الحجيّة غير واجدَةٍ بذاتها أسباب رفع الضّلال ، فتدبّر ذلك ، إذ من أحسنَ النّظرَ فيهَا فإنّه لاشكّ سيخرُج بالهدايَة التامّة حتّى بدون العترَة ، فقط نحنُ نقولُ بأنّ الحقّ من القرآن والسنّة كنتيجَة لن يخرُج عن إجمَاعهم ، فأصبحَ المكلّف بحاجةٍ إلى أن يعرضَ نظرَه الشّخصي (وهُو غير المعصوم) على العترَة ، فإن خالفَ قولُه قول العترَة ، فإنّ قول العترَة هُو الصّحيح ، لأنّ إجماعهم حجّة من مدلول حديث الثّقلين ، ونحنُ جميعاً تحتُ الشّرع لا نتقدّمه ، والشّرع قد دلّ على إجَماع العترَة من حديث الثّقلين وأنّ إجماعهم حجّة ، وليسَ المقام مقام تأصيلُ ذلك إذ قدْ بيّناه بتفصيل وإسهاب من مدلول حديث الثّقلين في رسالتِنا (تنوير الثّقلين بقطعيّة ثبوت حديث

الثّقلين) فليُراجعها المهتمّ ، ولا يُهمل ذلك ، فالأمر جدّ مهمّ وهُو تكليف ، نعم! ثمّ علمَاء وأئمّة العترَة في كلّ زمان قائمون برفع الضّلالة عمّن ضلّ في فهم الكِتاب والسنّة فيعيدونَهم إلى المعاني والمَدلولات الصّحيحة من الكِتاب والسنّة ، يُبيّنون للنّاس ويُدرّسون ويُفهّمون .

نعم! فظهرَ لكَ أخي البَأحث من هذا الفصل كيف أنّ القول باتّباع العترَة ، أو التمسّك بهِم ، لم يؤثّر في حجيّة العَقل والقُرآن والسنّة ، أو أنّه أسقطَ من مكانتِها في الدّلالة على الحقّ والهُدَى، ورفع أسباب الضّلال ، فالعترَة لطفٌ إلهيّ ورحمَة من الله تعالى بالأمّة لو قد ضلّت عن أسباب الهدايَة ، بل إنّ العترَة قد أصّلت لحجيّة تلكَ المصادر (العَقل ، والكتاب ، والسنّة) في صناعَة الهدايَة واليقين والإيمان ، عندمَا أوجبَت على مكلّ مكلّف عدَم التّقليد لأقوالِها إلاّ بعد النّظرَ والتدبّر واليقين بالبحث في الأدلّة العقليّة والنقليّة ، لأنّ النّتيجَة بعد ذلك والباحث يتّبع مقدّمات نظَر واستنباط صحيحَة لن يُخالفَ قولُه قولُ العترَة ، لمّا كان الشّارع الكَريم قد جعلَ هذه الحُجج الإلهيّة العقل ، والكتاب ، والسنّة ، والعترَة ، ذات هَدي ودلالةً على الحقّ واحدَة ، والقواطعُ في نتائجَها لاتتعارضُ ولا تختلفُ ، فتفهّم ذلك وتدبّره تجده مجوّداً ، لايصحّ معه دَعوى أنّ اتّباع العترَة تعطيلٌ للعُقول ، أو تقليلٌ من مكانَة الكِتاب والسنّة ، فذلك قولٌ لا يصحّ من صاحبِه ، فإمّا لأجل شُبهَة وقد بيّناها ، وإمّا لأجل عِنادٍ ، ولا علاجِ لذلكَ إلاّ أن يخاف الإنسَان ربّه ، وليعلَم أنّه ما يسعهُ أن يقفزَ الشّرع وهُوَ مُسلمٌ تحت الشّرع ، فإنّ الشّرع لا يتقادَمُ بحضارَة أهل الحضَارة ، تلك الحضارَة الماديّة أو حتّى تلك الحضارَة الفكريّة !.

والفصل الرّابع : كيفَ تتكامَل المصادرُ الأربعَة في الدّلالَة على بعضهَا .

وهُنا قبل أن نختم هذه الرّسالة المُختصرَة ، نأتي بما يجعل البأحث والقارئ على يقين من تكامُل تلك المصادر مع بعضها ، العقل ، والكِتاب ، والسنّة ، والعترَة ، وأنّه يدلّ بعضها على بعض ، وهذا نأتي به من مخطّط ذهنيّ رسمٍ يبيّن ذلك ، والغرضُ منه الإشارَة للباحث ، لينطلق من هُناك في رحلته البحثيّة عن المنهج الصّحيح بإذن الله تعالى .

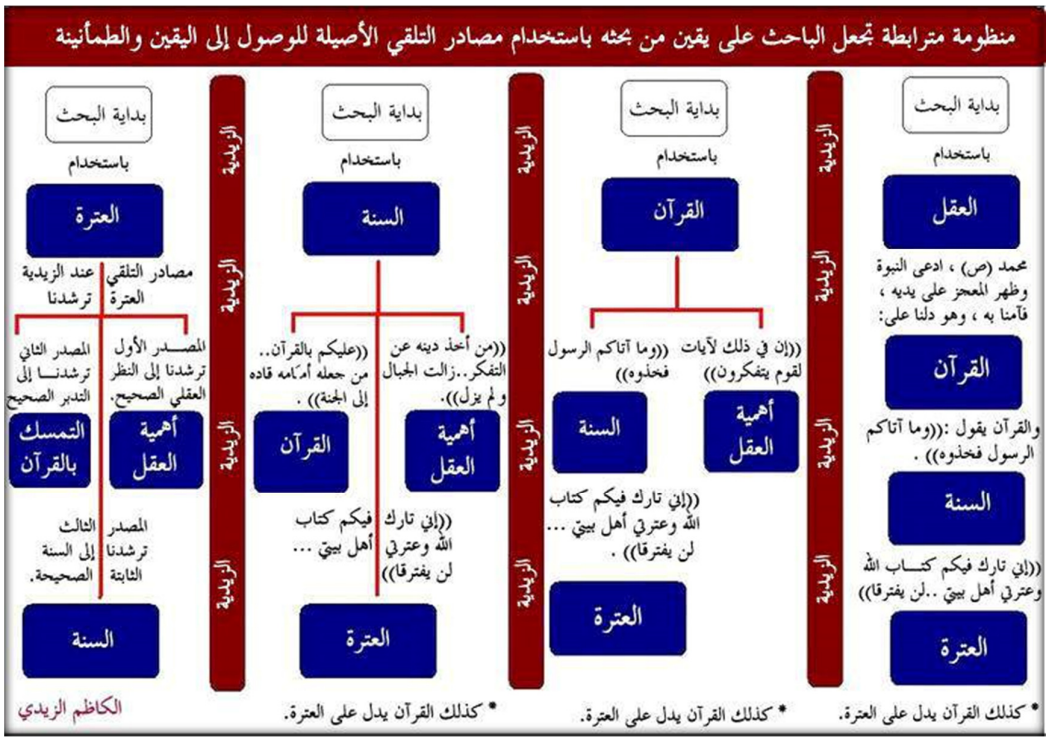

نعم! وبهذا وما مضَى أختمُ الكَلام هُنا ، وأصلّي وأسّلم على سيّدنا محمّد وعلى أهل بيته الطّيبين الطّاهرين.

وكتبه : الكَاظم الزّيدي ، غفَر الله له ولوالديه وللمُؤمنين ، آمين .

ليلة عيد الأضحَى لعام ١٤٣٥هـ .